الاقتصاد والغلاء

فى أيام الحروب تشاهد ظاهرتان دائمتان تعمل كلتاهما على زيادة الغلاء وارتفاع الأسعار :

أولاهما . قلة السلع المعروضة فى الأسواق لأسباب شتى فى مقدمتها كثرة ما تستهلكه المصانع الحربية من الخامات ، واشتغال هذه المصانع بإخراج أدوات الحرب عن إخراج أدوات السلم ، وتأثير الحصر بجميع أنواعه فى نقل البضائع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ، وكثرة ما تتعرض له وسائل النقل من الضغط والتلف مع اشتغالها على الأكثر بنقل المواد الحربية إلى الميادين المختلفة . وقد بلغت هذه الظاهرة أقصاها فى الحرب الحالية بسبب كثرة ما تستهلكه من أدوات الحرب المتعددة الأنواع ، وبسبب فتك أدوات القتال بوسائل النقل وشدة الحصر بمختلف وسائله .

والظاهرة الثانية . هى كثرة النقود المتداولة فى الأسواق بسبب نفقات الحرب ذات الأرقام الفلكية ، وكثرة ما تنفقه الحكومات على المجندين والعمال ؛ وتجاوزها حدود إصدار أوراق النقد المعتادة مما يؤدى إلى التضخم النقدى وتناقص الرصيد بالقياس إلى العملة المتداولة . ولسبب موضعى فى بعض الممالك المستوردة هو بقاء الأموال فى داخل البلاد لنقص الاستيراد من جهة وانقطاع السياحة من جهة أخرى ، كما هو الحال فى مصر .

وكلتا هاتين الظاهرتين تعمل على إيجاد حالة من الغلاء الطبيعى — ولو لم يحاول التجار خلق الغلاء المصطنع — لأن النقود الكثيرة معناها المقدرة على الشراء ؛ وزيادة الطلب — والسلع القليلة معناها قلة العرض ، وهنا ترتفع الأسعار تبعا للقاعدة الاقتصادية المعروفة .

وكثيرا ما يكون رفع الأسعار ظاهرة مقصودة من ظواهر التضخم المالى ، فى الدول المحاربة ، لأن الغلاء يكف مقدرة الجمهور على الاستهلاك فتتوافر الخامات والمصنوعات لآلة الحرب التى يتوقف عليها بقاء الأمم أو فناؤها فى الحروب الحديثة .

وفى مصر تبدو الظاهرتان الآنفتان على أشدهما . فقد قلت السلع المعروضة فى السوق قلة واضحة بسبب صعوبة الاستيراد من المواد المصنوعة ، كما قلت بعض السلع التى تنتجها مصر ذاتها سواء فى ذلك الزراعية منها والصناعية . فأما الزراعية فقد تأثرت لنقص السماد ولتصدير بعض الحاصلات فى ظروف دولية قاهرة . وأما الصناعية فتأثرت كذلك بنقص ورود موادها الخام وقطع المصانع البديلة وسواهما . وكانت النتيجة العامة هى اختفاء كثير

من المواد وقلة بعضها فى السوق المصرية . أما زيادة النقد المتداول فظاهرة كذلك، إذ بلغ نحو ٥١ مليونا من الجنيهات أى بزيادة نحو ثلاثة وثلاثين مليونا عن أيام السلم واشتد الطلب على البضائع نظرا لوجود عدد كبير من الجيوش المختلفة فى مصر فوق سكانها .

وكان من مقتضيات هذه الحالة أن ترتفع الأثمان بعض الارتفاع الطبيعى ، ولكن طائفة التجار انتهزت الفرصة فضاعفت نسبة الغلاء المتوقعة أضعافا كثيرة ، واستخدمت جميع الحيل والوسائل لجعل هذا الغلاء المصطنع أساسا للتعامل فى السوق ، فتارة تختفى السلع من الأسواق حتى ترتفع أثمانها فى التسعيرة أو يضطر المستهلكون لشرائها بالأثمان المفروضة مهما ارتفعت ، وتارة يغلقون محالهم ويضربون عن البيع حتى تجاب مطالبهم ، وتارة يوحون إلى عملائهم فى الأقاليم ألا يرسلوا إليهم شحنات من الحاصلات حتى لا تستولى عليها الحكومة .

وقد أصدرت الحكومة من الأوامر واتخذت من الإجراءات ما يكافئ هذا الجشع ويقاوم هذه الوسائل؛ ولكن هذا لا يكفى ما لم يتخذ الجمهور من الوسائل الخاصة ما يقف موجة الغلاء الطاغية التى تهدد الكيان الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

فلو فرضنا أن الإجراءات الحكومية قد أفلحت فى مقاومة الغلاء المصطنع فستبقى بعد ذلك أسباب الغلاء الطبيعى وهى قلة السلع المعروضة وزيادة النقد المتداول ، ولا حيلة للحكومة فى مقاومة هذه الأسباب إلا بفرض نظام البطاقات وتحديد كميات الاستهلاك . ولكن حالة الإنتاج فى مصر تجعل من المتعذر ضبط مصادره وكمياته ، إذ أن القائمين بمعظمه أفراد لا شركات ولا هيئات منتظمة ، فكل فلاح ينتج الحبوب واللبن والزبد والسمن وحيوانات الذبح بطريقة غير محدودة ولا مضبوطة ، ويستطيع بيعها فى داخل قريته بعيدا عن الأسواق التى يمكن تنظيم المبيعات فيها .

وخلاصة هذا كله أن نظام البطاقات فى مصر يصعب تطبيقه وترتفع نفقات هذا التطبيق وإجراءاته إلى حد قد يجعله مستحيلا بالقياس إلى بعض المواد، فوسيلة الحكومة إذن محدودة فى تنظيم الاستهلاك وتقليل كمياته .

ولكن الجمهور يملك هذه الوسيلة كاملة إذا اختار طريق القصد والاعتدال فى الاستهلاك بنسبة نقص السلع الموجودة أو بما يقرب منها؛ وهو حينئذ يساعد نفسه خيرا مما تستطيع الحكومة أن تساعده ، إذ أنه يوجد قاعدة بين نسبة الموجود والمطلوب من الضروريات والكماليات .

غير أن هذه الوسيلة رهن بالتضامن الاجتماعى بين الجميع ، فلا تكون مقدرة البعض على الشراء حافزا لهذا البعض على استيفاء مطالبه كاملة كما لو كانت الدنيا رخاء والظروف مواتية ،

وعاقبة مثل هـذا الإشباع وخيمة على الطبقات التى لا تهيئ لها مواردها مجاراة المطامع الأشعبية للتجار ورغبتهم المتحدده فى رفع الأسعار .

وقد اعتدنا أن نسرف فى كثير من الكماليات ، وأن نسرف كذلك فى تناول بعض أصناف الأغذية الدسمة كاللحوم والسمن ، وعاقبة هذا الإسراف سيئة على الصحة — فضلا على الناحية الاقتصادية ، فالبدانة فاشية فى مصر بسبب الاكثار من الأكل الدسم المتعدد الأنواع . ونسبة الكروش المتضخمة والأعناق المتورمة نسبة عالية فى مصر، وهؤلاء لسوء معرضون لجملة أمراض ، منها السكر وتضخم القلب والسكتة . فمن العناية بالصحة فوق الواجب القومى والاقتصادى أن نقلل من كميات المواد الدسمة فى الطعام فنوفر صحتنا ونقودنا ونرحم الفقراء العاجزين عن الضروريات .

وقد أرسل دولة رئيس الحكومة نداء مدويا بضرورة الاقتصاد فى كل شىء ، فمن الواجب أن يتلقى الشعب هذا النداء لا على أنه صوت الحاكم الآمر، ولكن على أنه صوت الناصح المشفق من عواقب الإسراف .

إن الأمم الغنية الواسعة الموارد تلجأ فى هـذه الايام النكراء إلى الاقتصاد الكامل لا فى الكماليات وحدها بل فى الضروريات أيضا ، فالجراية المخصصة للفرد فى انجلترا من اللحوم لا تزيد على ما قيمته ثمانية بنسات فى الأسبوع أى ما يساوى ثلث رطل من اللحم . فأين هذا مما نغدقه نحن على مطابخنا ومطاعمنا من اللحوم والطيور فى غير حساب ؟

لقد آن لنا أن نقلع عن هذا الاسراف حتى نوازن بين الموجودات وبين الاستهلاك . وبغير هذه الوسيلة لن نستطيع مكافحة الغلاء ، الذى يجرى وفق قوانين اقتصادية طبيعية حتى لو بطلت أطماع التجار وسكنت شهواتهم الملحة فى رفع الأسعار .